



٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ — نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي ، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج ، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في نوادره لبعض أهل اليمن وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكنني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن :

أَيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِمْ فَشَلَّ عَلَاهَا
وَأَشَدُّ يَمْتَنِي حَقْبٍ حَقَّوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الأبيات شاهد للسألة التي معنا ، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعيني ، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله : « وناجيا أباه ، فإن «أباه» فاعل بقوله : « وناجيا » وهذا الفاعل مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القعر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : « وناجيا أبوها » .

الإعراب . « إن » حرف توكيد ونصب « أباه » ، « أباه » : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور ، وأباً مضاف والضمير مضاف إليه « وأباً » معطوف على اسم إن ، وأباً مضاف وأباً من « أباه » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغاً » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ « غايتها » مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثني الألف ، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، و« غايتها » مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة ، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحساب ، وهذا الأخير أحسن .

الشاهد فيه : الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : « أباه » الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب ؛ فكأن هسما بالألف ، أ.أ.أ. في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك =



فعلامة الرفع والنصب والجرّ حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور ، وهذه اللغة أشهرُ من النقص .

وحاصِلُ ما ذكره أَنَّ في « أب ، وأخ ، وحَم » ثلاثَ لُغَاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً^(١) ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في « هَن » لغتين ؛ إحداهما النقص ، وهو الأشهرُ ، والثانية الإتمامُ ، وهو قليل .

وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضْفَنَ لَا لِيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أُعْتِلَا^(٢)

== جاء بها بالالف ، والأرجح إجراء الأولين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضعين النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران في ليلة » ، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود في مثل ولو ضربه بأبا قبيس ، وأبو قبيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط » الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذا » مضاف إليه « الإعراب » بدل أو عطف بيان أو نعمت لذا « أن » حرف مصدرى ونصب « يضمن » فعل مضارع مبني للجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « ليا » معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا للياء « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، و « جا » أصله جاء : فعل ماض « أخو » فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبي من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » حال منصوب بالالف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » =



ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بأحرفٍ شروطاً أربعة :

(أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هَذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَبًا ، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ » .

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : « هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَةٌ ، نحو : « هَذَا أَبِي ، وَرَأَيْتُ أَبِي ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الحروف ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَةٌ ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةٌ ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : « هَذَا أَبِي زَيْدٍ وَذُوِّي مَالٍ ، وَرَأَيْتُ أَبِي زَيْدٍ وَذُوِّي مَالٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي زَيْدٍ وَذُوِّي مَالٍ » .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُشْتَنَّةٌ ؛ فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة^(١) ، نحو : « هُوَ لَأَبَاءِ الزَّيْدِينَ ،

= مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أي اسم من الأسماء لالياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للرفع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا مثال للنصب بالالف ، وهو مضاف إلى «اعتلاء» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً ، وهي — حينئذ — تعرب لإعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْمَوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَبِينَا =



شرح ابن عقيل : الجزء الأول

ورأيت آباءهم ، ومررت بابائهم » ، وإن كانت مُثَنَّة أعربت إعراب المثنى ؛ بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، نحو : « هذان أبوا زيدٍ ، ورأيت أبويهِ ، ومررتُ بأبويهِ » .

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوّلين ، ثم أشار إليهما بقوله : « وشرطُ ذا الإعراب أن يُضَفَّنَ لالِيا » أى : شرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضَافَ إلى غير ياء المتكلم ؛ فعمل من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله : « يُضَفَّنَ » راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وشرطُ ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلم » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضَمَّرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَةٍ ، نحو : « جاءني ذُو مالٍ » ؛ فلا يجوز « جاءني ذُو قائمٍ » (١)

= وأما ذُو ، فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى إلى الضمير .
شدوذا ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُوهَا

ففي ذُوها ، شدوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم .
(١) اعلم أن الأصل في وضع ذُو ، التي بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعي شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثاني أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط .
شيء ، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

bhs_ns_30

٥٥

المغرب والبنى
أي بصهير

بِالْأَلْفِ ارْفَعَ الْمُتَنَّى ، وَكَلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا (١)

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل . وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول « محمد فضل » ، إلا بواسطة تأويل المصدر المشتق . أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف « ذو » ، ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق لإنشاده :

صَبَحْنَا أَنْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَيْكَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذُووَهَا
كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا النَّضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُووُدُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه :

أَهْنَأُ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ تُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعْرُوفَ فِي النَّاسِ ذُووُهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة « ذو » إليه ، وتندر نحو قولهم : اذهب بذى سلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامة .

فتخلص أن « ذو » لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدراً أم لم يكن .

(١) « بالالف » جار ومجرور متعلق بارتفاع التالى « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المتنى » مفعول به لا رفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف « وكلا » معطوف على المتنى « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق بوصول الآتى « مضافاً » حال من الضمير المستتر فى وصل « وصل » فعل ماض مبني للجهول ، والألف تبتلاط ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فأرفعه بالالف .